خليفة العبري الرئيس التنفيذي لـ «ريادة»:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك أساسي للاقتصاد

قال خليفة بن سعيد العبري الرئيس التنفيذي للهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة «ريادة» ان ريادة الاعمال تعد من أهم الركائز التي يعتمد عليها اقتصاد السلطنة خلال في الفترة المقبلة داعياوعلى الشباب الى المبادرة واغتنام الفرص الواعدة التي يوفرها الاقتصاد العماني الوطني خاصة في القطاعات الأساسية التي تركز عليها الخطة الخمسية التاسعة مثل الصناعة والسياحة واللوجستيات والثروة السمكية والتعدين. هذا ما أكده خليفة بن سعيد العبري الرئيس التنفيذي للهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة «ريادة» في حوار «التكوين» حيث وأشار إلى أن هناك زيادة مضطردة في عدد مشروعات الشباب في ظل طرح عديد من المبادرات من قبل الجهات المعنية لدعم هذه المشروعات، كما ان السلطنة تتواصل مع الدول التي لديها تجارب ناجحة للاستفادة من تجاربها في تنفيذ برامج ومبادرات داخل السلطنة لتنمية وتطوير هذه المؤسسات، ورغم انطباعاته الايجابية الا انه يرى ان ريادة الاعمال في السلطنة مازالت تواجه عددا من المعوقات منها اجراءات التراخيص والتجارة المستترة اضافة الى التمويل والتأخر في سداد المستحقات في بعض الأحيان...

في هذا الحوار تنقل «التكوين» الصورة كاملة لريادة الأعمال في السلطنة والخطوات التي قطعتها والمعوقات التي لا تزال يواجهها أصحاب الاعمال واليكم تفاصيل الحوار.

باعتباركم الجهة الرئيسيّة المسؤولة عن تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.. هل القطاع مؤهل حاليا للإسهام في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي للسلطنة؟

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل دول العالم هي المحرك الأساسي للاقتصاد والمساهم الرئيسي في تحقيق النمو وخلق فرص العمل الجديدة ويشكل في الغالب أكثر من (٩٠٪) من المؤسسات، وبالتالي فإن هذا القطاع مؤهل في السنوات القادمة لأن يلعب دورا مهما وحيويا في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي في السلطنة، وهذا يتطلب بان تعمل جميع الجهات الحكومية الداعمة في تقديم كافة التسهيلات وتوفير البيئة المواتية لهذا القطاع لكي يتاح للرواد د المبادرين فرص إنشاء وتطوير وتوسيع مشروعاتهم الخاصة.

في ظل التراجع الحالي في أسعار النفط.. هل يمكن ان يتحول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى رافد جيد لدعم الاقتصاد وتوفير فرص عمل مجدية؟

نعم، وذلك لكون هذا القطاع في معظم دول العالم هو المشغل الرئيسي للموارد البشرية، وايضاً الموفر الرئيسي لفرص العمل الجديدة، كما انه مسهم مهم في الابتكارات الجديدة والتصدير، فإنه يعول عليه الكثير في السلطنة خلال السنوات القادمة، وتحقيق ذلك يتطلب مبادرة الشباب العُماني على تبني مبادئ ريادة الأعمال وإنشاء مشروعات خاصة بهم ذات ميزة تنافسية بدلا من انتظار الوظيفة سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، حيث ان هذه المشروعات ستسهم في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني وكذلك توفير فرص عمل جديدة للباحثين عن العمل، وبالتالي الإسهام في تحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

حسب ما لديكم من احصائيات.. كم يبلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السلطنة؟ وكم حجم إسهامها في الناتج المحلي؟

قامت ريادة منذ إنشائها في عام ٢٠١٣ بإنشاء قاعدة بيانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويشير تحليلنا لهذه ا البيانات إلى أن الإقبال على المبادرة بإنشاء مشروعات خاصة في تزايد. إذ بلغ عدد المؤسسات المسجلة في قاعدة بيانات الهيئة حتى شهر سبتمبر الماضي اكثر من (٢٣٠٠٠) مؤسسة صغيرة ومتوسطة، تشمل حوالي (٣٠٠٠) من اصحاب الاعمال المنزلية، كما بلغ عدد الحاملين لبطاقة رواد الاعمال أكثر من (٧٥٠٠) صاحب عمل وهذه البطاقة تمنح لاصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتفرغين لادارة مؤسساتهم والمسجلين في سجل القوى العاملة كأصحاب عمل ومؤمن عليهم في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية. اما بالنسبة للمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي فلا توجد

لدينا بيانات دقيقة بهذا الشأن ولكن حسب التقديرات المتاحة حاليا تقدر مساهمتها بحوالي (١٥٪).

ما هي القطاعات التي تمثل فرصا أكبر لنجاح المشروعات؟ وهل هناك مشروعات يحقق العمل فيها جدوى وعائد جيد ولا يقبل عليها الشباب؟

الخطة الخمسية التاسعة ستركز على عدد من القطاعات الرئيسية مثل: الصناعة التحويلية، والسياحة، واللوجستيات، بالإضافة إلى الثروة السمكية، والتعدين وبالتالي فان هذه القطاعات تمثل فرصا لمشروعات استثمارية واعدة في السلطنة، ونرى من الأهمية ان يقوم الشباب بالتركيز عليها والبحث عن فرص لمشروعات مجدية في هذه القطاعات. وهناك الكثير من المشروعات يحقق العمل فيها عائدا جيدا شريطة ان يتم إقامتها بناء على دراسة جدوى اقتصادية سليمة وخطة عمل واضحة، وهنا أود التأكيد على أهمية الابتعاد عن التقليد واستنساخ المشروعات القائمة دون معرفة ودراسة معمقة للمشروع فليس بالضرورة أن ينجح المشروع اذا تم استنساخه من مشروع قائم حقق النجاح.

ما هي التحديات التي تواجه هذا القطاع وتعوق تطوره؟

تحديات القطاع عديدة وهناك جهود تبذل من الجهات المعنية لتبسيطها وإيجاد الحلول المناسبة لها.. من هذه التحديات الإجراءات الرسمية لاستخراج التراخيص والموافقات لإقامة المشروع والتي تتطلب مراجعة عدة جهات، وتستغرق في بعض الأحيان شهورا لاستكمالها. وهناك تحديات تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام وليس في السلطنة فقط مثل صعوبة الحصول على التمويل للمشروع سواء من مؤسسات التمويل الحكومية أو الخاصة، وعدم قدرة بعض هذه المؤسسات

على المنافسة سواء في السوق الداخلي او الاسواق الخارجية، وصعوبة حصولها على القوى العاملة الماهرة اللازمة لتشغيل المشروع، وقلة الخبرة والمعرفة الإدارية في إدارة وتسويق المشروع وعدم تبني نظام محاسبي يساعد المؤسسة على التخطيط المالي وإدارة السيولة النقدية، كما أن الكثير من الجهات الداعمة والمؤسسات الكبيرة تتأخر في دفع مستحقات دفعاتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد استكمالها للأعمال، وايضاً لا تتيح الفرصة لهذه المؤسسات أن تتنافس للحصول على أعمال وعقود تتناسب مع أنشطتها وقدراتها، وأخيرا التجارة المستترة وتأثيرها الكبير على قدرة هذه المؤسسات على المنافسة والبقاء في السوق.

يتركز الجانب الأكبر من مشروعات الشباب في مجال التجارة.. كيف يتم تشجيع مزيد من الشباب على القيام بمشروعات إنتاجية خاصة في قطاع الصناعات الصغيرة؟

طبيعة قطاع التجارة تساعد على استقطاب الشباب حيث ان هذا القطاع لا يتطلب في الكثير من الأحيان رأسمال كبيرا ولسهولة دخول هذا القطاع، وبالاضافة الى إمكانية تحقيق عائد مالي جيد في هذا القطاع في وقت قصير نسبيا بخلاف القطاعات الاخرى. وبالرغم من ذلك هناك عدد من الشباب لديهم مشروعات متميزة في القطاعات الاخرى مثل السياحة وتقنية المعلومات والإعلام والطاقة المتجددة والصناعة، وهناك العديد من المبادرات من الجهات المعنية لتشجيع الشباب على إقامة مشروعات في القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة، والثروة السمكية (الاستزراع السمكي)، الطاقة المتجددة، وتقنية المعلومات، والسياحة، ومن المؤمل ان تكون لهذه المبادرات نتائج ملموسة خلال السنوات القادمة.

تولي الحكومة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما كبيرا من خلال دعمها وتطويرها من اجل للإسهام في تنمية الاقتصاد الوطني وإيجاد فرص للباحثين عن عمل ناهيك عن تحقيق عائد جيد لأصحاب تلك المشروعات.. هل تعتقد ان القطاع يعاني من صعوبات في التمويل؟

هناك مصادر تمويل متنوعة في السلطنة، وقد قامت الحكومة بإنشاء صندوق الرفد لتوفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدون ضمانات، كما ان بنك التنمية العُماني يقدم قروضا لهذه المؤسسات، بالاضافة الى وجود صناديق توفر التمويل لهذه المؤسسات مثل شراكة وصندوق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجروفن عمان، وبجانب هذه المؤسسات تقوم البنوك بتوفير التمويل لهذه المؤسسات وهناك قرار من ندوة سيح الشامخات يلزم البنوك التجارية بتخصيص ما نسبته (٥ بالمائة) من محفظتها الاقراضية لهذه المؤسسات. وبطبيعة الحال لا يعني ذلك ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تواجه صعوبات في هذا الجانب، فهناك إجراءات واشتراطات لدى مؤسسات التمويل والبنوك التجارية تواجه بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في استيفائها وبالتالي لا تتمكن من الحصول على التمويل المطلوب، وهنا أودّ التاكيد على أمرين: الأول أهمية قيام مؤسسات التمويل بتسهيل الاشتراطات والاجراءات لتمكين هذه المؤسسات من الاستفادة من القروض التي تقدمها، وكذلك تقديم الدعم الفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يمكنها الاستفادة من خدماتها، والأمر الثاني أهمية قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة مصادر التمويل المتاحة في السوق والاشتراطات والإجراءات الخاصة بكل مصدر لتحديد المصدر المناسب لها للحصول على التمويل.

لدى عديد من الدول المتقدمة تجارب رائدة في مجال تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة .. من وجهة نظركم.. إلى أي مدى نجحت السلطنة في الاستفادة من مثل هذه التجارب؟

السلطنة على تواصل مع عدد من الدول التي لديها تجارب ناجحة في مجال دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف الاستفادة من تجاربها في تنفيذ برامج ومبادرات داخل السلطنة لتنمية وتطوير هذه المؤسسات، ومن البرامج الناجحة التي قامت ريادة بتنفيذها وتطويرها بالاستفادة من تجربة مؤسسة برنسس تراست البريطانية من خلال برنامج التوجيه والذي يهدف الى الاستفادة من خبرات الرؤساء التنفيذيين للشركات الكبرى لأجل دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم الاستفادة من بعض التجارب الدولية الناجحة لتقديم الدعم الفني والاستشارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع قدراتها التنافسية. اضافة الى ذلك فعلنا شراكات مع كبيرات الشركات العالمية بهدف تبادل المعرفة والتكنولوجيا، كبرنامج انطلاقة التابع لشركة شُل في مجال التدريب التخصصي في ريادة الأعمال وشركة مايكروسوفت في مجال حلول تقنية المعلومات والاتصالات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطه، ولينكدإن في مجال تحليل مهارات سوق العمل.

ما هي نصيحتك للشباب المقبل على تأسيس مشروع جديد؟

الاقتصاد العُماني يوفر فرصا واعدة للاستثمار وهناك إمكانيات كبيرة في السوق لإقامة مشروعات ناجحة في مختلف القطاعات، وعلى وجه الخصوص القطاعات الرئيسية التي تركز عليها الخطة الخمسية التاسعة، وعلى الشباب العُماني اغتنام هذه الفرصة والمبادرة بإنشاء مشروعات خاصة بهم، ولضمان نجاح هذه المشروعات عليهم دراسة المشروع دراسة وافية من كافة جوانبه وإعداد دراسة جدوى اقتصادية سليمة للمشروع، وبالتالي البدء في تنفيذ المشروع على أسس سليمة تضمن له النجاح والاستدامة.